

مادة (٢) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

يحيى بن محفوظ المنذري

وزير التعليم العالي

رئيس جامعة السلطان قابوس

صدر في : ٢٩ من جمادى الآخرة ١٤١٧ هـ

الموافق : ١١ من نوفمبر ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٨٨)
الصادرة في ١٢/٢/١٩٩٦ م

وزارة الخدمة المدنية

قرار وزاري

رقم ٩٦/٦

في شأن منح زي لبعض الوظائف بوزارة المواصلات

إستناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .

وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢

وتعديلاتها .

وإلى كتاب وزارة المواصلات رقم (و/م/و/٣٩٦/٤) بتاريخ ١٩٩٥/٦/٥ م .

وإلى كتاب وزارة المالية رقم (م زط/١١٨٠/١٥٦٤) بتاريخ ١٩٩٥/١٢/١٣ م .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يمنح كل من يشغل إحدى الوظائف المبينة فيما يلي بوزارة المواصلات الزي الموضح

التالي :

| الوظيفة | الزي |
|------------------|-----------------------------|
| مهندس بحري | - ثوبان عمل (أفرمول) كل سنة |
| مفتش سفن | - حذاء واحد كل سنة |
| مفتش سلامة بحرية | |

مادة (٢) : تتحمل موازنة وزارة المواصلات بالأعباء المالية المترتبة على منح الزي المشار إليه في

المادة السابقة .

مادة (٣) : تضاف الوظائف المشار إليها في المادة (١) إلى الملحق رقم (١٥) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الخاص بالزبي الذي يمنح لشاغلي بعض الوظائف .
مادة (٤) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به إعتباراً من تاريخ نشره .

عبد العزيز بن مطر العزيمي

وزير الخدمة المدنية

صدر في : ٣ من رمضان ١٤١٦ هـ

الموافق : ٢٤ من يناير ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٦٨)
الصادرة في ١٩٩٦/٢/٢٣ م

وزارة الزراعة والثروة السمكية

قرار وزاري

رقم ٩٦/١٢

بتحديد مساهمات الشركات والأفراد في موارد

صندوق تمويل بحوث الثروة السمكية

إستناداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٩١/٥١ بإنشاء صندوق تمويل بحوث الثروة السمكية وتعديلاته .

وإلى القرار الوزاري رقم ٩٤/٤ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية .
وبعد التنسيق مع وزارة المالية .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : تحدد مساهمة الشركات والمؤسسات الخاصة والأفراد العاملين في قطاع الأسماك في موارد الصندوق على النحو الآتي :

١ - تساهم الشركات والمؤسسات العاملة في مجال الصيد التجاري بنسبة ١٥٪ من إجمالي كميات الصيد الفعلي سنوياً .

وتحسب قيمة كميات الصيد المشار إليها على أساس سعر الطن لكل نوع وفقاً لما حددته المادة (١١) من اللائحة التنفيذية لقانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية ، المشار إليها .

ب - تساهم الشركات والمؤسسات المرخص لها بتصنيع الثروة المائية الحية والمشاريع المرتبطة بالصيد بمبلغ :

- (٢٥) ريالاً سنوياً للمشاريع التي تقل تكلفتها الاستثمارية عن مائة ألف ريال .

- (٥٠) ريالاً سنوياً بالنسبة إلى المشاريع التي تبلغ تكلفتها الاستثمارية مائة ألف

ريال فأكثر .
- ٤٨٢ -